عقد «عموميته» غير العادية المؤجلة برئاسة الجراح

«الدولي» عدل نصوص 10 مواد من عقد التأسيس والنظام الأساسي واستحدث واحدة جديدة

الجراح متحدثا

جانب من اجتماع «عمومية» البنك الدولي برئاسة الجراح

أعلن بنك الكويت الدولي عن عقد الجمعية العامة غير العادية «المؤجلة» للبنك، في صباح يوم الاثنين الموافق 14 /2014/4 في مقره الرئيسي برئاسة رئيس مجلس الادارة الشيخ محمد الجراح الصباح ،وموافقتها على البندين الاثنين المدرجين على جدول الأعمال ، بدءا بالبند الأول الخاص بموافقتها على تعديل المواد « 15-19-20-23-24-25-26-28-29-40 » من عقد التاسيس والنظام الأساسي للبنك وانتهاء بالبند الثاني الخاص بالموافقة على اضافة مادة رقم «56» الى الفصل الثالث لنظامه الأساسي.

حيث طرح رئيس مجلس الإدارة على السادة الحضور فيما اذا كان لديهم الرغبة في الإبقاء على عدد مائة الف سهم كشرط من شروط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، أو تخفيض هذا العدد إلى ثلاثة أسهم حسب القانون، أو زيادة العدد، فوافق الحاضرون على أحقية أن يملك المرشح للعضوية عدد من الاسهم لا يقل عن مائة الف سهم.

أولا: الموافقة على تعديل المواد 15 ، 19 ، 20 ، 23 ، 24 ، 25 ، 26 ، 28 ، 29 ، 40 من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ، وذلك على النحو التالي :

المادة «15» النص الحالي :

يجوز زيادة رأس المال بقرار من الجمعية العامة غير العادية ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الاحتياطي القانوني بعد وفاء مصروفات الإصدار.

وتطرح الأسهم الجديدة لزيادة رأس المال للاكتتاب العام في دولة الكويت وفقا للقانون.

إذا تقرر زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام يكون لكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك.

ويجوز أن يتنازل المساهمون مقدما عن حقهم في الأولوية ويجوز التنازل لاستحداث نظام خيار شراء الأسهم للموظفين، كما يجوز للبنك بيع حقه في الأولوية في الاكتتاب عن طريق وكالة المقاصة التي تحتفظ بسجل مساهمي الشركة لإثبات ذلك على النموذج المعد لهذا الغرض.

المادة «19» النص الحالي :

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكا بصفته الشخصية أو أن يكون الشخص المعنوي الذي يمثله مالكا لعدد من الأسهم لا يقل عن مائة الف سهم من أسهم الشركة فإذا كان العضو وقت انتخابه لا يملك هذا العدد من الأسهم وجب عليه خلال شهر من انتخابه أن يكون مالكا وإلا سقطت عضويته .

المادة «19» النص بعد التعديل :

يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس الإدارة الآتي:

أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف.

الا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

أن يكون مالكا بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثله مالكا لعدد لا يقل عن مائة الف سهم من أسهم الشركة.

أن تتوافر فيه أيضاً الشروط المنصوص عليها بالقانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته.

وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أياً من الشروط المتقدمة أو غيرها من الشروط الواردة في القوانين الأخرى أو باعتبار العمليات التي زاولها لحسابه كانها أجريت لحساب الشركة، ما لم يكن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية.

المادة «23» : النص الحالي :

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا للإدارة أو أكثر ويحدد المجلس صلاحياتهم .

يلغى هذا النص ويستبدل بالنص الآتي بذات رقم المادة.

المادة «23» : النص بعد التعديل

يكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

المادة «24» : النص الحالي:

يملك حق التوقيع عن الشركة علي انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين واي عضو آخر يندبه مجلس الإدارة لهذا الغرض ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرا عاما للشركة يحدد صلاحياته.

المادة «24» : النص بعد التعديل : يملك حق التوقيع عن الشركة علي انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه، ولمجلس الإدارة أن يوزع العمل بين أعضائه وفقا لطبيعة أعمال الشركة ، كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه أو أحداً من الغير في القيام بعمل معين أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة أو في ممارسة بعض السلطات أو الاختصاصات المنوطة بالمجلس.

لا يجوز لرئيس أو عضو مجلس الإدارة ، ولو كان ممثلا لشخص طبيعي أو اعتباري أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره، كما لا يجوز له التصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في أسهم الشركة التي هو عضو في مجلس إدارتها طيلة مدة عضويته إلا بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال.

لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفصحوا إلى المساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة أو إلى الغير عما وقفوا عليه من أسرار الشركة بسبب مباشرتهم لإدارتها وإلا وجب عزلهم ومساءلتهم عن تعويض الأضرار الناتجة عن المخالفة.

المادة «25» : النص الحالي :

يجتمع مجلس الادارة أربع مرات كل سنة علي الاقل بناء علي دعوة من رئيسه ويجتمع إذا طلب ذلك ثلاثة من أعضائه علي الاقل ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور اغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس.

المادة «25» : النص بعد التعديل

يجتمع مجلس الادارة ست مرات علي الأقل خلال السنة الواحدة وما لا يقل عن اجتماع واحد خلال التقويم الربع سنوي بناء علي دعوة من رئيسه ويجتمع إذا طلب ذلك ثلاثة من أعضائه علي الاقل ويجوز الاتفاق علي عدد مرات أكثر، ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور اغلبية أعضائه، ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة ويجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء مجلس الادارة، ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس.

المادة «26» النص الحالي :

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس ويعد سجلا خاصا تثبت فيه محاضر جلسات المجلس ويوقعه الرئيس.

المادة «26» النص بعد التعديل:

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس ويعد سجلا خاصا تدون فيه محاضر جلسات المجلس واجتماعاته ويوقعه الرئيس وأمين سر المجلس وجميع الأعضاء الحاضرين وللعضو الذي لم يوافق على القرار الذي يتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه على محضر الاجتماع .

المادة «28»: النص الحالي:

مع عدم الاخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة . ويحدد مجلس الادارة مكافآت أعضاء مجلس الادارة المنتدبين ورواتب المدير العام.

المادة «28»: النص بعد التعديل:

مع عدم الاخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويحدد مجلس الادارة رواتب الرئيس التنفيذي.

ولا يجوز تقدير مجموع مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بأكثر من عشرة بالمائة من الربح الصافي بعد إستنزال الاستهلاك والاحتياطيات وتوزيع ربح لا يقل عن خمسة بالمائة من رأس المال على المساهمين.

ويجوز توزيع مكافأة سنوية لا تزيد على ستة آلاف دينار لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من أعضاء هذا المجلس من تاريخ تأسيس الشركة لحين تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتوزيع المكافآت وفقا لما نصت عليه الفقرة السابقة، ويجوز بقرار يصدر عن الجمعية العامة للشركة استثناء عضو مجلس الإدارة المستقل من الحد الأعلى للمكافآت المذكورة إذا كان في الشركة أعضاء مستقلون.

ويلتزم مجلس الإدارة بتقديم تقرير سنوي يعرض على الجمعية العامة العادية للشركة للموافقة عليه على أن يتضمن على وجه دقيق بيانا مفصلا عن المبالغ والمنافع والمزايا التي حصل عليها مجلس الإدارة أيا كانت طبيعتها ومسماها.

المادة «29» النص الحالي:

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة والإشراف عليها في حدود ما نص عليه القانون وله دفع جميع مصاريف تأسيسها وتسجيلها وله أن يعين المدير العام وكافة المدراء وتعيين الوكلاء في الداخل والخارج وتعيين وتحديد صلاحياتهم وإنهاء خدماتهم وكذلك فتح الفروع في الداخل والخارج ويختص بإصدار اللوائح المنظمة لعملها وله الحق في إلغائها وتحديد سياسة الشركة في جميع حقول استثمارتها ومتابعة تنفيذ هذه السياسة، وعليه القيام بكل ما يلزم لمباشرة جميع الأعمال المتعلقة بأغراض الشركة والتصريح برفع دعوى والدفاع عن مصلحة الشركة أمام القضاء سواء كان الشركة مدعية أو مدعى عليها وإبرام الصلح والإقرار والتحكيم وشطب القيود والتنازل عن الحقوق سواء كان التنازل بمقابل أم بغير مقابل وله الرهن وتوجيه اليمين والبيع وتقرير كيفية استعمال أموال الشركة بما في ذلك مالها الاحتياطي والعمولة والحد الأعلى للائتمان وشروط منحه ومدده.

تزامناً مع تراجعات البورصات العالمية .. ومحللون يعتبرونه استراحة لالتقاط الأنفاس

جني أرباح يوقف «رالي» ارتفاع أسواق الإمارات والأسهم تفقد 5.8 مليارات درهم

تراجع سوق دبي

اوقفت عمليات جني ارباح تعرضت لها الأسهم المحلية امس، رالي الصعود الذي تشهده الأسواق منذ اكثر من شهر، وكبدت الأسهم خسائر زادت على 5.8 مليارات درهم، مع محافظة السيولة المتداولة على مستوياتها المرتفعة.

واستهلت أسواق الأسهم المحلية تعاملات الأسبوع على تراجعات متباينة، مقتفية المسار الهابط، الذي انهت عليه البورصات العالمية جلسة الجمعة الماضي، التي دفعت بتسريع عمليات بيع متوقعة لجني الأرباح في الأسواق المحلية بعد مارانون من الصعود المتواصل، خاصة للأسهم القيادية في قطاعي العقارات والبنوك، الأمر الذي إعتبره محللون ماليون أمرا صحيا، ويمنح الأسواق استراحة لإلتقاط الأنفاس.وانخفض مؤشر سوق الإمارات المالي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، خلال جلسة بنسبة 0,72 في المئة ، ليغلق على 5352,56 نقطة، فيما سجلت القيمة السوقية تراجعاً بقيمة 5.86 مليار درهم لتصل إلى 803,5 مليارات درهم.

وجاء هذا التراجع نتيجة الهبوط القوي الذي سجله المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال تعاملات الأمس، بنسبة 1.7 في المئة ، مسجلا أكبر وتيرة تراجع يومي منذ بداية تعاملات شهر مارس الماضي، ليتخلى عن حاجز المقاومة 4800 نقطة، ويستقر عند 4759.15 نقطة. وأغلق سوق ابوظبي للأوراق المالية تعاملاته امس على انخفاض محدود قدره 0.17 في المئة ، بخسارته نحو 9 نقاط فقط، استقر بها عند مستوى 5162.9 نقطة، وتركزت عمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية بقطاعات البنوك والعقارات في كلا السوقين. وقال وليد الخطيب مدير التداول بشركة ضمان للأوراق المالية، إن التراجع الذي شهدته الأسواق أمس كان متوقعاً، بعد فترة طويلة من الارتفاعات القوية ومارانون الصعود الذي ناهز الألف نقطة، مشيراً إلى أن نسبة التراجع ليست مقلقة ولا تشير إلى حدوث عمليات تصحيح في السوق، إذ لا تتعدى كونها عمليات جني أرباح طبيعية.

وأوضح الخطيب أن هذا التراجع يعتبر صحيا للأسواق لاختبار وتجربة قدرتها على استيعاب عمليات البيع وجني الأرباح، وهو ما برز من خلال تداولات أمس التي عكست قدرة شرائية عالية تغطي عمليات البيع، مشيراً إلى أن التراجعات التي منيت بها الأسواق العالمية في نهاية تعاملات الأسبوع قادت إلى البداية السيلبة للأسواق المحلية أمس، وأثرت على معنويات المستثمرين، الذين فضلوا البيع لجني الأرباح، مع بقاء خيار استهداف أسهم أخرى للشراء، خاصة تلك التي مازالت تمتلك مقومات أعلى لمواصلة الصعود. بدوره، اتفق مروان شراب مدير الصناديق رئيس قسم التداول في شركة «فيجن إنفستمنتس» مع ما ذهب إليه الخطيب في التأثير السلبي النفسي للأسواق العالمية على شهية المستثمرين في الأسواق المحلية، لافتاً إلى أن ارتباط الأسواق المحلية بالعالمية بات بارزا ومؤثرا كلما اقتربنا من تفعيل ترقية الأسواق المحلية إلى فئة «ناشئة» على مؤشر مورجان ستانلي «إم اس سي آي». وأضاف شراف أن الهبوط الحاد للأسواق العالمية في تعاملات الخميس الماضي والمحدود في تعاملات الجمعة، سرع بعمليات جني أرباح طبيعية في الأسواق المحلية في مستهل تعاملات الأسبوع، بعد أن تأثرت معنويات المستثمرين بما يحدث في البورصات العالمية ومخاوف امتداد هذا التراجع لفترة أكبر في المستقبل.

بيد أنه قلل من هذه المخاوف نتيجة استمرار المحفزات القوية الدافعة لاستمرار المسار الصاعد للأسواق المحلية، وفي مقدمتها نتائج الربع الأول، واقتراب الانضمام لمؤشر «مورجان ستانلي»، وذلك على خلاف الأسواق العالمية التي بلغت مرحلة من التشبع بعد أكثر من عامين من الارتفاعات، حيث سبقت البورصات العالمية الأسواق المحلية والخليجية في التعافي منذ بداية عام 2012، فيما بدأت أسواقنا هذا التعافي من عام 2013 فقط، الأمر الذي يشير إلى إمكانية مواصلة الأسهم موجة الصعود للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة.

ولفت شراب إلى أن تداولات جلسة الأمس تعكس قدرة الأسواق على استيعاب عمليات جني أرباح متكررة سواء خلال الجلسة أو على أكثر من جلسة تداول، مشيراً إلى أن مؤشر سوق دبي المالي شهد أمس تراجعا لافتا في مستهل التعاملات، لكنه نجح في تعويض هذا التراجع والعودة إلى الارتفاع في منتصف الجلسة مدعوما بعمليات شرائية كبيرة، لكنه لم يتمكن من المحافظة على هذا الصعود طويلاً مع تجدد ضغوط البيع التي هبط بالمؤشر إلى بنسبة 1.66 في المئة عند الإغلاق.

ووفقا لبيانات هيئة الأوراق المالية والسلع، تم تداول ما يقارب 1.41 مليار سهم بقيمة إجمالية بلغت 3,18 مليارات درهم خلال جلسة التداول أمس من خلال 18104 صفقات. وبلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها 66 من أصل 120 شركة مدرجة في الأسواق المالية.

وحققت أسعار أسهم 24 شركة ارتفاعا، في حين انخفضت أسعار اسهم 36 شركة، بينما لم يحدث اي تغير على أسعار أسهم بقية الشركات، حيث جاء سهم «الدار العقارية» في المركز الأول من حيث الشركات الأكثر نشاطا، حيث تم تداول ما قيمته 486,39 مليون درهم موزعة على 115,88 مليون سهم من خلال 1837 صفقة، تلاه سهم «راس الخيمة العقارية» في المركز الثاني من حيث الشركات الأكثر نشاطا، حيث تم تداول ما قيمته 293,47 مليون درهم موزعة على 199,65 مليون سهم من خلال 1521 صفقة.

وحلق سهم «شركة ابوظبي لمواد البناء «بلدكو»» اكثر نسبة ارتفاع سعري، حيث اقفل سعر السهم على مستوى 1,26 درهم مرتفعاً بنسبة 12,50 في المئة من خلال تداول 12,08 مليون سهم بقيمة 14,43 مليون درهم، ثم جاء في المركز الثاني من حيث الارتفاع السعري سهم «الجرافات البحرية» ليغلق على مستوى 8,40 دراهم مرتفعا بنسبة 7,69 في المئة من خلال تداول 1500 سهم بقيمة 12,6 الف درهم.

وسجل سهم «شركة دبي الوطنية للتامين» اكثر انخفاض سعري في جلسة التداول حيث اقفل سعر السهم على مستوى 2,55 درهم، مسجلاً خسارة بنسبة 8,60 في المئة من خلال تداول 10 آلاف سهم بقيمة 25,5 الف درهم، تلاه سهم «بنك ام القيوين الوطني» الذي انخفض بنسبة 4,55 في المئة ليغلق على مستوى 3,15 دراهم من خلال تداول 200 الف سهما بقيمة 0,63 مليون درهم، ومنذ بداية العام، بلغت نسبة الارتفاع في مؤشر سوق الإمارات المالي 24,08 في المئة ، وبلغ إجمالي قيمة التداول 191,15 مليار درهم، وبلغ عدد الشركات التي حققت ارتفاعاً سعرياً 74 من أصل 120، وعدد الشركات المتراجعة 31 شركة.

«إرنست ويونغ»: 5 صفقات اكتتاب بالشرق الأوسط بقيمة 1.3 مليار دولار في الربع الأول

نمو صفقات الاكتتاب في الشرق الأوسط

اظهر احدث تقارير EY حول نشاط الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للربع الأول من عام 2014، ان المنطقة شهدت خمس صفقات اكتتاب بلغت قيمتها 1,238.3 مليون دولار أمريكي بتراجع 21 في المئة من حيث القيمة مقارنة مع الربع الأول من عام 2013.

ولم يشهد سوق الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الربع الأول من عام 2014 اي تغيير من حيث النشاط مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وفي هذا السياق، قال فل غانديز، رئيس خدمات استشارات الصفقات في EY لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «اظهر سوق الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الربع الأول من عام 2014 اداء ابطأ مقارنة مع الربع الأول من عام 2013. ولكن لدى مقارنته مع الأعوام القليلة الماضية، يبدو الربع الأول من عام 2014 احد افضل الأرباع اداء، وسوف تسهم صفقتا الاكتتاب اللتين قامت بهما «الإمارات ريت» و«ماركة» في تحفيز نشاط الاكتتابات وتمهيد الطريق امام مستويات عالية من النشاط خلال النصف الأول من عام 2014».خمس صفقات اكتتاب إقليمية في الربع الأول من عام 2014شهد الربع الأول من عام 2014 صفقتي اكتتاب في تونس، وصفقة واحدة لكل من قطر والسعودية والإمارات.

وسجلت قطر أكبر صفقة لهذا الربع من خلال شركة «مسيعيد للبتروكيماويات القابضة»، التابعة لشركة «قطر للبترول»، بقيمة 905 ملايين دولار، وهي تعد أول صفقة اكتتاب في بورصة قطر منذ العام 2010، حيث تم تغطية الاكتتاب خمس مرات.

وشهدت الإمارات ثاني أكبر صفقة اكتتاب بقيمة 275 مليون دولار عبر شركة «جلف مارين سيرفيسز» التي ادرجت في بورصة لندن، وقد بلغت قيمة صفقات الاكتتاب الثلاث الأخرى اقل من 100 مليون لكل منها، حيث حققت صفقة إدراج «الشركة السعودية للتسويق» في السوق المالية السعودية «تداول» 72 مليون دولار، بينما بلغت قيمة صفقتي اكتتاب كل من «سوتيبابير» و«سيلكوم» في تونس 26 مليون دولار و6 ملايين دولار على الترتيب.

وفي ذات الإطار قال فل: «تشير التركيبة التي تجمع التقييمات الجذابة والأداء القوي في الأسواق الثانوية إلى ان الرعاة الماليين يدفعون الشركات بشكل فاعل إلى طرح أسهمها. وتتراوح الشركات المتوقع ان تطرح أسهمها للاكتتاب في المنطقة، من فروع الشركات العائلية إلى الشركات الكبيرة.

ويرجح أن تظهر القطاعات التي تغطي تركيبة سكانية قوية شهية كبيرة لصفقات الاكتتاب مثل قطاع التجزئة، والمنتجات الاستهلاكية، والرعاية الصحية».

وقاد قطاع النفط والغاز الربع الأول من عام 2014 بصفقتي اكتتاب، تلاه كل من قطاعات الاتصالات، والتصنيع، والتجزئة بواقع صفقة واحدة لكل منها.

واختتم فل: «نتوقع أن يكون نشاط الاكتتابات قويا في الربع والنصف الثاني من عام 2014. كما أن التحول المستمر للمجموعات العائلية إلى كيانات مؤسسية يقودها شباب أكثر قدرة على المنافسة وغير معرضين للنزاعات العائلية المتعلقة بشؤون الإدارة، سيسهم في تحفيز نشاط الاكتتابات. ومع الركائز الاقتصادية السليمة والسيولة الإقليمية القوية التي تمهد الطريق أمام عروض اكتتابات جديدة، تبدو الآفاق المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صحية للغاية».